

التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور وتعدد الأدوات

د. زياد عقل

خبير في مركز الأهرام للدراسات
السياسية والاستراتيجية

ليبيا أحد أهم أسواق العمالة المصرية في المنطقة، وبالإضافة للمصالح الاقتصادية القائمة بالفعل، هناك دائماً بعد قائم في العلاقة المصرية الليبية يتعلق باعتقاد مصر على ليبيا كمصدر استراتيجي للنفط، بالرغم من أن مصر تعتمد بشكل أكبر على دول الخليج لإمدادها بما تحتاجه من النفط، إلا أن التوترات بين مصر والسعودية في الآونة الأخيرة طرحت ليبيا كبديل استراتيجي لاحتياجات مصر من النفط. ويأتي النوع الثالث من المصالح المصرية في ليبيا في سياق التفاعل الإقليمي والدولي في منطقة شمال أفريقيا، وهي التفاعلات التي تركز مصر أن تكون جزءاً منها لما تقدمه لثقل مصر الإقليمي والدولي من ناحية، ومن ناحية أخرى تحكم علاقة مصر بمختلف الأطراف الليبية علاقة مصر بعدد من الدول المهتمة بالشأن الليبي على وجه الخصوص، ولعل العلاقات المصرية-الإيطالية خير دليل على ذلك.

وانطلاقاً من هذه الشبكة المعقدة من المصالح المصرية في ليبيا، تعمل مصر على عدد من المستويات، المستوى الأول يتعلق بالشق الأمني، سواء ما تعلق بأمن الحدود، أو بمراقبة نشاط التنظيمات الإرهابية في ليبيا، وتهدف مصر في هذا الشق لهدفين رئيسيين، الأول هو الحفاظ على أعلى درجة ممكنة من التأمين فيما يتعلق بالشريط الحدودي، وهو ما لا يقتصر فقط على تأمين الحدود الغربية المصرية من الداخل المصري فقط، بل يمتد أيضاً لدرجة التأمين والتواجد العسكري في الداخل الليبي لدى حدوده الشرقية مع مصر. والهدف الثاني هو العمل على عدم تحول ليبيا إلى بؤرة جديدة لاستقطاب الإرهابيين والمتطرفين في المنطقة، خاصة في ظل خسارة تنظيم داعش في كل من العراق وسوريا لمساحات شاسعة كان يسيطر عليها جغرافياً، وهو ما يشير لاحتمالات بإعادة تمركز التنظيم في بلدان أخرى بها ما يكفي من توتر وعدم استقرار سياسي

يرتبط مسار الأزمة الليبية بأدوار بعض الفاعلين الإقليميين ومنها الدور المصري من حيث كيفية تفاعل مصر مع الداخل الليبي، أو مع مجمل محددات المشهدين الإقليمي والدولي المتعلقين بليبيا، فموقف مصر وتحركها بشأن القضايا المتعلقة بليبيا إجمالاً، سواء في الداخل المصري، أو في الداخل الليبي، أو على المستوى الدولي، يعد أحد أركان الاستراتيجية التي تتبعها مصر في صياغة أمنها القومي، خاصة بما تمثله ليبيا من أهمية استراتيجية لمصر سواء كدولة جوار تشارك مصر في شريط حدودي طويل معها، أو كدولة مستقبلية لأعداد كبيرة من العمالة المصرية، خاصة الفنية منها، أو كتهديد أمني يتعلق بتحول ليبيا في ظل الانقسام السياسي إلى بؤرة مصدرة للإرهاب في المنطقة، وبالتالي، فالتحرك المصري في ليبيا ليس فقط أولوية على أجندة الأمن القومي المصري، بل هو أيضاً يسهم بشكل كبير في مجمل المشهد السياسي الليبي إقليمياً ودولياً.

ولعل نقطة البداية في تقييم التحرك المصري في ليبيا هي مجمل المصالح التي تسعى مصر للحفاظ عليها في ليبيا، حيث إن المصالح المصرية المستمرة في ليبيا تشكل نوعاً من قاعدة للدوافع التي تحكم التحرك المصري في ليبيا وتتحول لاحقاً لسياسة خارجية تتجسد في عدد من الإجراءات والتفاعلات. والمصالح المصرية في ليبيا ثلاثة أنواع، النوع الأول هو المصالح الحدودية/الأمنية، وهي نوعية المصالح التي تتقاطع مباشرة مع واقع التوتر السياسي في الداخل الليبي، ومع قضايا وملفات مكافحة الإرهاب والتطرف. والنوع الثاني من المصالح المصرية في ليبيا هو المصالح الاقتصادية، وهي المصالح التي تتعلق بالعلاقة التجارية بين البلدين كون ليبيا أحد الدول التي تعتمد على المنتجات المصرية لتغذية سوقها المحلي في عدد من القطاعات، كما أن

خلال العمل على تمكين طرف لديه ما يكفي من مقومات ليصبح حليفًا للمصالح المصرية في الداخل الليبي. نفذت كل من مصر والإمارات ضربة جوية بعد واقعة ذبح المواطنين المصريون الاقباط في سرت علي يد تنظيم داعش، وقامت مصر بضربات جوية أخرى استهدفت تمرکزات لتنظيمات إرهابية بالقرب من مدينة درنة بعد العملية الإرهابية التي وقعت بمدينة المنيا، وهي الضربات التي استطاع خليفة حفتر من خلالها ان يستفيد كثيرًا، كما أن مصر تبنت دوليًا قضية رفع حظر التسليح عن الجيش الوطني الليبي، وبالرغم من أن حظر التسليح لا يزال مفروضًا على الجيش الليبي، إلا أن الدولة المصرية دائمًا ما تذكر في كل المحافل الدولية بضرورة رفع حظر التسليح عن الجيش الوطني الليبي. كما أن كلا من مصر والإمارات قدمت دعماً لوجستياً للجيش الوطني الليبي تمثل في تدريب كوادره وضباطه، والعمل على تحسين قدراته الاستخباراتية، والمساعدة في إنشاء كلية عسكرية في طبرق، كما لا يمكن لأحد أن ينكر دور الضربات الجوية المصرية الأخيرة علي درنة وعلى أجزاء من الجنوب في تمديد نفوذ خليفة وتواجهه العسكري داخل ليبيا، وهي الضربات التي تلاها إعلان تحرير مدينة بنغازي بفترة قليلة. وبالتالي، لا يمكن فصل تحرك مصر في الشق الأمني الخاص بمصالحها في ليبيا عن الأداة الأساسية التي تعتمد مصر عليها في هذا الشأن، المشير خليفة حفتر.

ثانياً: المستوى الاقليمي

وبالتأكيد يعد البعد الإقليمي أحد أهم أبعاد التحرك المصري في ملف ليبيا، وهناك عدد من الفاعلين في المنطقة كان واجباً على مصر أن تستمر في تفاوض مستمر حول موقف كل فاعل منهم، وهو ما فعلته مصر بشكل مكثف بمجرد تولي الفريق محمود حجازي ملف ليبيا بتكليف مباشر من رئيس الجمهورية، وهو ما نتج عنه إنشاء "اللجنة الوطنية المعنية بليبيا"، والبدء في سلسلة من اللقاءات مع الفاعلين في الإقليم المعنيين بليبيا، وكان على رأسهم الدول التي تجاور ليبيا حدودياً، أو دول جوار ليبيا، الجزائر، وتونس، والسودان، وتشاد، والنيجر. ولعل الجدير بالذكر أنه بالرغم من وجود هذا العدد من الدول مجاورين لليبيا، إلا أن الدول الأكثر فاعلية هي مصر، والجزائر، وتونس، حيث إن هذه الدول ليست فقط دول تمتلك مصالح حيوية في ليبيا، بل هي أكثر دول تمتلك نفوذاً في الداخل الليبي من خلال التواصل المستمر مع مختلف الأطراف التي ترعى مصالح هذه الدول، هذا بخلاف أن الثقل السياسي والعسكري (خاصة لكل من مصر والجزائر) يجعل من هذه الدول الثلاث أحد مداخيل

يسمحان للتنظيم بممارسة سيطرة جغرافية علي مناطق، وهو ما قد يتوفر في ليبيا بسهولة إذا ما لم يتم العمل على مكافحته من الآن. ولعل هذين الهدفين على وجه التحديد كانا أحد أهم دوافع دعم مصر لخليفة حفتر وللجيش الوطني الليبي منذ انطلاق عملية الكرامة في ٢٠١٤، وبعد خليفة حفتر أحد أهم الأدوات التي تستخدمها مصر لترجمة أهدافها الأمنية في الداخل الليبي إلى واقع ملموس.

أولاً: المستوى الداخلي

دعمت مصر خليفة حفتر منذ انطلاق عملية الكرامة في ٢٠١٤، حتى قبل أن تتحول ميليشيات عملية الكرامة إلى الجيش الوطني الليبي، وكان لذلك عدد من الأسباب التي رأت الدولة المصرية أنها تخدم أهدافها في ذلك الوقت. فمن ناحية، لم يكن المؤتمر الوطني العام مرحباً بالتحويلات السياسية التي حدثت في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو، وهو ما كان متوقفاً من هيئة تشريعية تمتلك جماعة الإخوان المسلمون وسائر التيارات الإسلامية في ليبيا الأغلبية فيها، وعندما حدث الانقسام في ٢٠١٤ وظهر حفتر بعملية الكرامة، كان هناك ما يكفي بينه وبين الدولة المصرية من معاداة للتيار الإسلامي والإيمان بأنه محمول من الخارج ويسعى لهدم الدولة الوطنية في العالم العربي، وهو ما شكل الخطاب السياسي لمصر بعد أحداث ٣٠ يونيو، وما مثل نقطة تلاقي بين مصر وخليفة حفتر. ومن ناحية أخرى، كانت قوات الكرامة هي الأقدر على توفير الحد الأدنى من أمن الحدود لمصر في الشرق الليبي، وهو الدور الذي يظل الجيش الوطني الليبي يلعبه حتى الآن، كما أن الأفكار التي طرحها خليفة حفتر والمتعلقة بإعادة تأسيس وهيكلة الجيش الوطني الليبي ومحاوله جعله جيشاً مؤسسياً يتسم بالمهنية لاقت استحساناً كبيراً من القيادة السياسية في مصر، والتي تؤمن بأن غياب هيكل الدولة في ليبيا هو السبب الرئيسي لما تمر به ليبيا من انقسام وعدم استقرار سياسي.

ومن ناحية أخرى لم يكن خليفة حفتر يستطيع على الاستمرار في عملية الكرامة، وما كاد ليصل للمكانة السياسية التي يحظى بها الآن، أو للسطوة العسكرية التي يتمتع بها في الشرق الليبي وأجزاء من الجنوب، دون الدعم المستمر من كل من مصر ودولة الإمارات، ولكن الجدير بالذكر ان كلا من مصر والإمارات قدمت هذا الدعم بما لا يخرق ضوابط حظر التسليح المفروضة علي الجيش الليبي من قبل مجلس الامن، وبما يتفق مع القواعد التي ارستها لجنة العقوبات بمجلس الأمن بشأن ليبيا. وكان دعم مصر لخليفة حفتر أحد أهم أركان التحرك المصري في ليبيا من

مستقبل الأزمة الليبية: الحلول والتحديات

لدى الأطراف الإقليمية. ولم تكن القضية في مسألة التنسيق الإقليمي قضية أشخاص بقدر ما كانت قضية رعاية مصالح استراتيجية، وكون أن كل من الجزائر وتونس وصلا بالفعل لتقبل خليفة حفتر، فهذا يعني أن مصر استطاعت أن تقدم تصورًا شاملًا لرعاية مصالح الدول الثلاث من خلال بقاء خليفة حفتر في المشهد، هذا إن لم يكن على رأسه!

وبالتوازي مع المسارات التي سبق ذكرها، تحرك مصر في ملف المصالحة بين القبائل الليبية، وهو في اعتقادي ما يعد أكثر الملفات تعقيدًا فيما يتعلق بالأزمة الليبية في السنوات الست الأخيرة. بالرغم من أن ليبيا مجتمع قبلي تحظى فيه القبائل بنفوذ كبير، وتحدد هوية الفرد فيه بشكل ملموس من خلال الانتماء القبلي، إلا أن حالة السيولة السياسية التي حدثت بعد فبراير ٢٠١١، وتحولها لصراع مسلح نظرًا لغياب هيكل الدولة في ليبيا، أدت لتراجع نفوذ الانتماء القبلي في مواجهة قواعد أخرى للانتماء والهوية كالانتماء الأيدولوجي، والسياسي، والجغرافي، ولكن ذلك لا يعني اختفاء البعد القبلي في ليبيا بقدر ما يعني إعادة صياغة العلاقة بين "السياسي" و"القبلي" في المجتمع الليبي. وبالتالي تعمل مصر على محاولة استغلال النفوذ القبلي في المجتمع الليبي لصناعة توافق واستقرار سياسي، كما تعمل على استخدام الولاءات القبلية لإحداث تطورات سياسية تصب في مصلحة مصر أو حلفائها، كما تستضيف مصر لقاءات دورية للقبائل الليبية في محاولات لتقريب وجهات النظر. وهو ما يعني أن بالرغم من تراجع دور القبائل في التأثير السياسي والعسكري داخل ليبيا، إلا أنها لازالت تتمتع بنفوذ ضخم في عملية صناعة النخب في الداخل الليبي.

وبالتوازي مع مسار المصالحة الوطنية بين القبائل الليبية، قامت اللجنة المصرية المعنية بليبيا في ١٨ سبتمبر ٢٠١٧ باستضافة لجنتي التواصل العسكري بليبيا، حيث عقد العسكريون الليبيون اجتماعًا لبحث توحيد الجيش الليبي، واتفقت اللجنتان الممثلتان للإطار المؤسسي الشرعي في الدولة الليبية على ضرورة توحيد المسار الأمني والمسار السياسي، وانتهت لتشكيل لجان فنية ونوعية تجتمع قريبًا لمناقشة كيفية خلق جيش ليبي وطني ومهني يمثل كل فئات الشعب. وفي هذه النقطة تحديداً تسعى مصر بقدر الإمكان للعمل على إنجاح جهود توحيد الجيش الليبي، حيث ان تفكك القوات المسلحة وظهور أكثر من كيان عسكري في الداخل الليبي يعد احد الازمات الجوهرية المرتبطة بغياب هيكل الدولة في ليبيا، وهي الرؤية التي تنطلق مصر منها في العمل على الملف الليبي ككل، وهي إعادة بناء هيكل الدولة،

المجتمع الدولي للملف الليبي بشكل عام، فمن الصعب أن تجد تحركات دولية خاصة بالشأن الليبي بدون تنسيق مع هذه الدول الثلاث. وبالتالي، كان من الضروري أن تتحرك مصر من أجل التنسيق مع الدول الثلاث.

أي متابع للشأن الليبي يدرك أن حالة الانسداد السياسي التي تلت توقيع اتفاق الصخيرات، وأدت بعد ذلك لعدم تفعيله حتى يومنا هذا، كانت أحد العوامل التي أدت لظهورها واستمرارها هي الخلافات في الرؤى بين مصر والجزائر حول تفعيل الاتفاق. فمن ناحية، كانت الجزائر غير راغبة في بقاء خليفة حفتر في المشهد، ولذلك كانت داعمة لفكرة تفعيل الاتفاق الذي يكون فايز السراج بموجه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومما لا شك فيه كان موقف الجزائر في ذلك الوقت له علاقة بمصالح الأطراف الليبية في الغرب، والتي تعتمد الجزائر عليهم وتتحالف معهم لحماية مصالحها، والتي تتعلق في الأساس بأمن الحدود، وبنشاط تنظيم القاعدة في المغرب العربي في جنوب غرب ليبيا. ومن ناحية أخرى، كان لمصر عدد من التحفظات والتخوفات، أولها كان إقصاء خليفة حفتر من المشهد أو غيابه عن موقع قيادة القوات المسلحة والعمل تحت قيادة فايز السراج، وهو ما يقودنا لتخوف مصر الثاني من قيادة فايز السراج للقوات المسلحة في ذلك الوقت، حيث إن القطاع العسكري الداعم للسراج بعد توقيع الاتفاق كان أغلبيه من ميليشيات يغلب على أعضائها الانتماء لتنظيمات إسلامية، ولم تكن مصر مستعدة، ولا زالت، لدخول عناصر إسلامية في القوات المسلحة الليبية. أدى هذا التعارض في الرؤى لحالة من الركود السياسي تمثلت في عدم تفعيل الاتفاق، واستمر الركود نظرًا لغياب ما يكفي من تنسيق بين الأطراف الإقليمية ذات التأثير المباشر على الداخل الليبي، وهو ما تغير مؤخرًا بعد نشاط ملحوظ لمصر بهدف التنسيق بينها وبين الجزائر وتونس بشأن الملف الليبي.

ويعد التحرك المصري إقليميًا فيما يتعلق بالشأن الليبي في الآونة الأخيرة أحد نجاحات السياسة الخارجية المصرية، بل في واقع الأمر، يعد تعامل مصر مع الملف الليبي من أنجح ملفات السياسة الخارجية المصرية بشكل عام. استطاعت مصر من خلال عدد من الأدوات أن تفرض خليفة حفتر على الساحة، وتقتنع كل من الجزائر وتونس بضرورة وجود خليفة حفتر ليس فقط على رأس الجيش الوطني الليبي، ولكن أيضًا كفاعل في المشهد السياسي ككل، وأحد الخيارات المطروحة لانتخابات الرئاسة في حال إجرائها في المستقبل القريب، تمكنت مصر من خلق حالة من التقبل لفكرة خليفة حفتر

الليبي نظراً لكونه الجهة الشرعية التي تمثل القوة العسكرية في ليبيا، والثالثة هي ضرورة اللجوء للتسوية السياسية في ليبيا، واستبعاد التوجهات التي تنادي بالتدخل العسكري في ليبيا، وهو ما قد يغير من موازين القوى في ليبيا التي باتت في صالح مصر في اللحظة الراهنة. ولكن إجمالاً، التحرك المصري بشأن ليبيا على المستوى الدولي قادر حتى الآن على خدمة المصالح والأهداف المصرية في الملف الليبي.

ولعل الأداة الأخيرة التي من الممكن اعتبارها أحد الأدوات الفاعلة في سياق التحرك المصري المعني بليبيا هي الأعداد الكبيرة من الليبيين المقيمين في مصر، وتعد الحالية الليبية في مصر أحد أدوات القوة الناعمة التي تلجأ لها مصر للتعامل مع مصالحتها في ليبيا. فنظراً لقرب المسافة بين مصر وليبيا، ووجود العديد من صلات القرابة بين عدد من القبائل الليبية وقبائل مرسى مطروح، ولوجود عدد من الاستثمارات الليبية في الاقتصاد المصري، تستضيف مصر عدداً كبيراً من الليبيين منذ ٢٠١١، ويقدر عدد الحالية الليبية في مصر بالآلاف، حيث إنه لا يوجد رقم رسمي معلن، كما أن الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ شهدت دخول عدد من الليبيين بشكل غير رسمي من خلال عبور الحدود، وهو ما يعني أن الحالية الليبية في مصر أكبر بكثير من العدد الذي تم تقديره من قبل بعض التقارير الصحفية. وتحرص مصر على الاستجابة لعدد من طلبات الحالية الليبية التي تتعلق بأشياء كإجراءات الدخول إلى مصر، أو إنشاء أفرع جديدة لمدرسة الحالية الليبية على غرار عدد من مدارس الجاليات الأجنبية في مصر، أو عدم مطالبة الليبيين بتأشيرة دخول في حالة الدخول للعلاج، كما قامت مصر بتعديل الاعمار المتعلقة بالليبيين الذين يحق لهم الدخول بدون تأشيرة، فقللت من الحد الأدنى للأعمار ورفعت من حده الأقصى بحيث يشمل الاعفاء من التأشيرة قطاع أكبر من الشعب الليبي، كما قامت مصر بتقديم عدد من التسهيلات الخاصة بجمارك السيارات التي يدخل بها الليبيون إلى مصر وضوابط بقاء هذه السيارات داخل مصر. والجدير بالذكر ان هناك لجنة مشكلة بوزارة الخارجية معنية بتسهيل أوضاع الحالية الليبية بمصر وتنعكس تلبية هذه المطالب على عدد من المواقف في الداخل الليبي، نظراً للتواصل بين الحالية الليبية في القاهرة وذويهم داخل ليبيا.

في النهاية، يظل الملف الليبي من أكثر الملفات التي تستحوذ على أولويات السياسة الخارجية للدولة المصرية، ومن أكثر الملفات التي تمكنت فيها مصر من ترجمة مصالحها وأهدافها إلى واقع سياسي ملموس، ومن أكثر الملفات التي استخدمت فيها مصر عدداً كبيراً من الأدوات في تحركها بشأنه، ومن أكثر

ومن ناحية أخرى، تحتاج ليبيا لتضافر جهود العسكريون الليبيون في توحيد الجيش، حتى تصبح التفرقة ممكنة بين ضابط الجيش وبين عضو الميليشيا، وهي احد اهم النقاط التي سوف يتم فيما بعد البناء عليها فيما يتعلق بمسألة مهنية القوات المسلحة الليبية.

ولعل النقطة الأبرز التي تسعى مصر للوصول لها من خلال هذه اللقاءات هي المصالحة بين النخب الليبية، سواء كانت هذه النخب نخبا سياسية او عسكرية او قبلية، فمصر تعمل في ملف المصالحة مع كل الأطراف حيث إن هذه المصالحة سوف يكون لها انعكاسات سياسية وعسكرية.

ثالثاً: المستوى الدولي

ومثلما تتحرك مصر على المستويين الداخلي والإقليمي فيما يتعلق بالشأن الليبي، تتحرك مصر أيضاً على المستوى الدولي في محاولة لرعاية مصالحها داخل ليبيا. واستطاعت مصر أن تضع نفسها ضلعاً لا يمكن التخلي عنه أو تجاهله في أي محاولة للوساطة الدولية أو حتى للتدخل العسكري في ليبيا، كما تمكنت مصر من الإبقاء على دعم دول كالإمارات والسعودية لحلفائها في الداخل الليبي، ووصلت مصر لدرجة عالية من التنسيق بينها وبين الولايات المتحدة بشأن ليبيا، وهو ما جعل الولايات المتحدة تنسحب قليلاً من المشهد الليبي وتضع ثقتها في الرؤية المصرية لمسار التسوية السياسية في ليبيا. وحرصت مصر دولياً أن تتخذ موقفاً رسمياً داعماً لجهود الأمم المتحدة المتعلقة بالمصالحة والحوار والتسوية، ودعمت مصر رسمياً اتفاق الصخيرات منذ توقيعه، وبالرغم من أن عدد من تحركات مصر في الداخل الليبي لم تكن مساندة لتنفيذ اتفاق الصخيرات، إلا أن مصر لم تخرج (من خلال موقفها الرسمي) عن سياق توافق المجتمع الدولي حول ليبيا متمثلاً في الاتفاق التي رعت الأمم المتحدة جلسات حوار. كما أن مصر استطاعت مؤخراً أن تستخدم ثقلها في المشهد الليبي لكي تعيد العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا مرة أخرى بعد أن كانت هناك حالة من الانسداد في العلاقات المصرية الإيطالية منذ حادثة مقتل طالب الدكتوراه الإيطالي جوليو ريجيني. وتحاول مصر على المستوى الدولي أن ترسل ثلاث رسائل رئيسية فيما يتعلق بالشأن الليبي، الأولى هي أن المؤسسات الرسمية هي فقط التي تحظى بالشرعية داخل ليبيا، وبالتالي فالجيش الوطني الليبي هو الجهة العسكرية الشرعية التي تمثل الدولة الليبية، والثانية هي أن ليبيا باتت تمثل بؤرة لرعاية الإرهاب، وهو ما يشكل تهديداً للعالم ككل وليس فقط لمنطقة شمال أفريقيا، وبالتالي من الضروري رفع حظر التسليح عن الجيش الوطني

مستقبل الأزمة الليبية: الحلول والتحديات

لخلفاء مصر فيها نصيب الأسد. ولكن في النهاية، وبالرغم من التأييد الواضح والعلني لخليفة حفتر من قبل مصر، تضع مصر هذا التأييد على أرضية تأييد مؤسسات الدولة الشرعية وليس تأييد لشخص خليفة حفتر، كما أنها حتى وإن كان موقفها داعماً لخليفة حفتر دون غيره في سياق الصراع السياسي في ليبيا، إلا أنها تتواصل مع كل الأطراف بالتساوي حتي تتمكن من التحرك على مستويات متعددة في الشأن الليبي. ولعل مجمل التحرك المصري في ليبيا يدفعنا للتساؤل حول ما إذا كان هناك رؤية مفصلة لدى الدولة المصرية لرعاية مصالحها في ليبيا في مرحلة ما بعد التسوية السياسية.

الملفات التي شهدت تدخلات مباشرة من القيادة السياسية في مصر بعيداً عن الهيكل المؤسسي والبيروقراطي للدولة، وبالتالي، التحرك المصري في ليبيا جزء حيوي ومحوري من استراتيجية الأمن القومي المصري، ومن رؤية مصر لمستقبل الأوضاع في مناطق الصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير كل معطيات اللحظة الراهنة بشأن الوضع في ليبيا أن التحرك المصري بات قريباً من الإتيان بشماره، واقتربت ليبيا كثيراً من مرحلة فتح التفاوض حول اتفاق الصخيرات، ولكن هذه المرة تجلس الأطراف على مائدة التفاوض في ظل موازين قوى تختلف كثيراً عن جلسات عام ٢٠١٤ و٢٠١٥، موازين قوى